



مركز البحوث للدراسات الفلسطينية والاستراتيجية

# التقرير نمف الشهري

تحليل للتطورات السياسية  
والأمنية في «إسرائيل»

www.bahethcenter.net  
Email: baheth@bahethcenter.net  
bahethcenter@hotmail.com



**مركز الدراسات  
اللسطينية والاستراتيجية**

## **تحليل نصف شهري للتطورات السياسية والأمنية في «إسرائيل»**

---

### **أهداف المركز الرئيسية:**

- ١ . إعادة فلسطين إلى موقعها الحقيقي كقضية مركزية للأمم.
- ٢ . الترويج للقيم الجهادية والنضالية في إطار استراتيجية تحرير فلسطين.
- ٣ . بناء علاقة متينة مع النخب والشخصيات المعنية بالقضية الفلسطينية.
- ٤ . إصدار دراسات وأبحاث وتقارير ذات بعد استراتيجي وتحليلي.

## الانتخابات المبكرة في إسرائيل

### ١ - مدخل:

يواجه رئيس حكومة العدو بنيامين نتنياهو (٦٩ عاماً)، وهو في الحكم منذ نحو عشر سنوات بعد ولايته الأولى إبان التسعينيات، صعوبات كبيرة في تمرير قانون حول تجنيد اليهود المتدينين في الجيش، الأمر الذي يعترض عليه اثنان من الأحزاب الدينية البارزة. كما أن رئيس الوزراء مهّد بتهم "الفساد" في ثلاث حالات، بعد توصية ولوائح اتهام من الشرطة. بالتالي يأمل نتنياهو من خلال إجراء انتخابات مبكرة، بحسب المراقبين، بالالتفاف على القضاء وتعزيز شرعيته بفوز انتخابي جديد ومبكر تتوقعه جميع استطلاعات الرأي الأخيرة. وفي حال إعادة انتخابه، سيكون نتنياهو أول رئيس وزراء يتجاوز الفترة التي أمضاها الأب المؤسس لدولة إسرائيل، دافيد بن غوريون في المنصب لأكثر من ١٣ عاماً، بين ١٩٤٨ و١٩٦٣. وهو أكّد في مؤتمر صحافي أنه سيقود "دولة إسرائيل إلى مستقبل أفضل" وقال: "في نيسان سنحقق التغيير".

بعد أسبوع من الاضطرابات الحادة التي أربكت رئيس الوزراء نتنياهو، جاء قرار إجراء الانتخابات المبكرة في كيان العدو، بعد انهيار محادثاته مع وزير التعليم اليميني نفتالي بينيت الذي هدد بالانسحاب من الحكومة إذا لم يُمنح حقيبة الدفاع بعد استقالة وزير الدفاع السابق أفغدور لبيرمان، لكن نتنياهو رفض مطالب بينيت. وعلى الأثر قال مصدر مقرب من بينيت: "كانت هناك حاجة للذهاب إلى الانتخابات في أقرب وقت ممكن، مع عدم وجود إمكانية لمواصلة الحكومة الحالية". وكذلك دعا وزير المالية موشيه كحلون ووزير الداخلية ارييه درعي إلى إجراء انتخابات مبكرة. والقشة التي قصمت ظهر البعير كانت مشروع قانون يتعلق بالتجنيد، الذي أكد لبيرمان زعيم حزب "إسرائيل بيتنا" ويأثير لايبيد زعيم حزب "هناك مستقبل" أنهما لن يدعماه. ويأتي القرار بعد أزمة مع الأحزاب الدينية التي ترفض مشروع قانون رئيساً متعلقاً باليهود المتدينين المتطرفين الذين يرفضون الخدمة في الجيش الإسرائيلي مثل نظرائهم العلمانيين.

وذكرت صحيفة "هآرتس" الإسرائيلية أن الائتلاف الحاكم فشل في التوافق على القانون الجديد بشأن تجنيد طلاب المدارس الدينية، مع رفض حزب "يش عتيد" التصويت لصالح مشروع القانون. وكان انسحاب بينيت من الائتلاف في حال حصوله سوف يجرد نتنياهو من الحصول على الحد الأدنى المؤلف من ٦١ مقعدا في الكنيست لمتابعة الحكم مما جعل الانتخابات المبكرة لا مفر منها وبالتالي إنهاء حكومة يمينية متطرفة استمرت ما يقرب من ٤ سنوات.

في المقابل قال متحدث باسم حزب الليكود الحاكم، الذي يتزعمه نتنياهو في بيان بعد الاجتماع مع بينيت، إن رئيس الوزراء الإسرائيلي سيحاول تحقيق الاستقرار في حكومته، خلال الاجتماع الأسبوعي لحكومته. وقال البيان: "سيجري رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو محادثات مع رؤساء الائتلافات، ويعتمد على مسؤولية الوزراء في عدم ارتكاب خطأ تاريخي في الإطاحة بحكومة يمينية". كما جاء في البيان أن رئيس الوزراء نتنياهو "شدد على أنه من المهم بذل كل جهد من أجل الحفاظ على الحكومة اليمينية وعدم تكرار الخطأ التاريخي في عام ١٩٩٢ عندما تم إسقاط حكومة يمينية، ورفع اليسار إلى السلطة وأدى إلى كارثة أوسلو". والجدير بالذكر انه بموجب القانون، يجب على الحكومة اختيار موعد للانتخابات في غضون ثلاثة إلى ٥ أشهر.

## ٢ - في الحثيات:

سن الكنيست في العام ٢٠١٤ قانون التجنيد للجيش الإسرائيلي الساري المفعول حاليا، في أعقاب إلغاء المحكمة العليا لقانون تجنيد سابق، كان يُعرف باسم "قانون طال". في ذلك العام، صادق الكنيست على التعديل رقم ١٩ للقانون الذي طرحه حزب "يش عتيد"، بقيادة يائير لبيد، الذي كان شريكا في الائتلاف الحكومي برئاسة نتنياهو، وذلك بذريعة "المساواة بتحمل العبء". وامتنع نتنياهو، بضغط من لبيد ورئيس حزب "البيت اليهودي"، نقالي بينيت" عن ضم الحريديم إلى حكومته هذه.

وتتعلق هذه القوانين والتعديلات عليها بتجنيد الشبان الحريديين، الذي امتنعوا عن التجنيد للخدمة العسكرية، بسبب دراستهم التوراة والتعاليم الدينية في اليشيفوت (المعاهد الدينية اليهودية)، بموجب بند "توراتهم حرفتهم".

ويرفض معظم اليهود العلمانيين هذا البند ويعتبرون أن الحريديم يشكلون عبئا عليهم، بسبب امتناعهم عن الخدمة العسكرية، وأن من شأن تجنيدهم للجيش أن يدفعهم إلى التوجه إلى العمل والإنتاج وليس استمرارهم في الدراسة في اليشيفوت والحصول مقابل "توراتهم حرفتهم" على مخصصات مالية من الخزينة العامة.

لكن الحريديم انضموا إلى الحكومة الجديدة التي شكلها نتنياهو، في العام ٢٠١٥، والتي لم تشمل حزب "يش عتيد". وبموجب الاتفاقيات الائتلافية لهذه الحكومة، تم إدخال التعديل رقم ١٩ إلى قانون التجنيد، الذي نصّ على تمديد فترة "تكيف" وتجنيد الحريديم لعدة سنوات، بعد بلوغ الشاب الحريدي سن ١٨ عاما. كذلك أرجئ إمكانية فرض عقوبات جنائية على طلاب اليشيفوت، الذين يمتنعون عن التجند، حتى العام ٢٠٢٣، وعندها يكون بإمكان وزير الأمن اتخاذ قرار بشأن هؤلاء الشبان الحريديم.

وفي أعقاب التماس قدمه حزب "يش عتيد" و"الحركة من أجل جودة الحكم في إسرائيل"، ألغت المحكمة العليا، في ١٢ أيلول من العام الماضي، بأغلبية ثمانية قضاة من أصل تسعة، التعديلات أعلاه، وخاصة التعديل رقم ٢١، قررت أن القانون يصبح غير ساري المفعول بعد عام، أي في أيلول المقبل، وأن تكون هذه الفترة بمثابة مهلة للكنيست كي يسن قانونا جديدا. ووفقا للمحكمة العليا والمتمسكين، فإن العيب الأساسي في القانون الذي تم إلغاؤه، هو أن القانون يمنح طالب اليشيفا إمكانية عدم التجند للخدمة العسكرية ومن دون فرض عقوبات عليه، وذلك خلافا لغيرهم من المرشحين لهذه الخدمة. كذلك اعتبرت المحكمة أن "القانون يميز بين إنسان وآخر، بين دم ودم وبين دماء ودماء"، وأنه "في النتيجة لا توجد ملاءمة كافية بين تسوية التجنيد الجديدة (بالقانون الذي ألغي العام الماضي) وبين الهدف بتقليل انعدام المساواة في تقاسم عبء الخدمة العسكرية".

من ناحية أخرى أعلن وزير الأمن الإسرائيلي المستقيل، العنصري المتطرف افيغدور ليبرمان استقالته من حكومة نتنياهو احتجاجا على ما وصفه بتساهل الحكومة مع النشاط الفلسطيني في قطاع غزة وسط تصاعد في العنف عبر الحدود. وعلى الإثر حثّ نتنياهو في كلمة خاصة ألقاها شركاءه في الائتلاف على عدم إسقاط الحكومة مشيرا إلى تحديات أمنية تلوح في الأفق ولمحا إلى تحريك ستقوم به إسرائيل في المستقبل ضد أعدائها. وفي السياق أشار استطلاع للرأي إلى أن الإسرائيليين غير سعداء بتعامل رئيس الوزراء مع غزة مما أدى إلى تراجع نادر في شعبيته. أما نتنياهو، الذي يتولى رئاسة الوزراء لفترة رابعة، فقال

في كلمة له امام الرأي العام شارحا ومبررا : "أمامنا عام كامل حتى الانتخابات. نحن في خضم حملة وأنتم لا تتسحبون في منتصف الحملة أو تستغلون المواقف لأغراض سياسية. أمن الدولة يعلو فوق الاعتبارات السياسية". وأضاف "لن أقول هذا المساء متى سنتحرك وكيف. لدي خطة واضحة. أعلم ما سنفعله ومتى نفعله. وسوف نفعله". وقد استجاب بينيت إلى كلمة نتتياهو قائلا إن حزب البيت اليهودي الذي يشغل ثمانية من مقاعد الكنيست البالغ عددها ١٢٠ مقعدا سيبقى في الائتلاف الحاكم. وقال "إذا كان رئيس الوزراء جادا، وأنا أرغب في تصديق ما قاله، فإنني هنا لأقول لرئيس الوزراء: إننا نسحب كل مطالبنا السياسية وسنقف بجانبك في هذه المهمة الهائلة حتى تبدأ إسرائيل في الانتصار مرة أخرى". وقد تميزت الشهور الماضية بشد وجذب وسط تهديدات الخصوم السياسيين لنتتياهو بالانسحاب من الائتلاف الذي يقوده رئيس الحكومة في ولايته الرابعة والذي يحكم إسرائيل بأغلبية لا تتعدى ٦١ مقعدا من أصل ١٢٠ مقعدا.

المهم أن الكنيست (البرلمان) الإسرائيلي، وافق يوم الأربعاء ٢٦/١٢/٢٠١٨ ، في القراءة الثالثة والأخيرة على حله نفسه وإجراء انتخابات تشريعية سابقة لأوانها في التاسع من شهر نيسان القادم. وكان من المفترض بحسب القانون الإسرائيلي أن تنظم الانتخابات البرلمانية في شهر تشرين الثاني ٢٠١٩. وقال مسؤول في مكتب رئيس الحكومة الإسرائيلي: "إن قرار حل الكنيست اتخذ انطلاقا من الشعور بالمسؤولية فيما يخص الميزانية ومن أجل صالح الشعب الإسرائيلي".

وتم التصويت على القانون بأغلبية ١٠٢ مقابل اعتراض نائبين، على أن يدخل حيز التنفيذ فوراً ويحل البرلمان حتى الانتخابات، وذلك بعد أربع سنوات من آخر انتخابات في آذار ٢٠١٥. وتبقى الحكومة قائمة لكن لا يمكنها اتخاذ قرارات تحتاج إلى موافقة البرلمان على غرار التصويت على قوانين جديدة.

### ٣ - مشروع القانون الجديد:

من المعلوم أن الحكومة الإسرائيلية تشهد خلافات مزمنة حول مشروع قانون التجنيد، إذ تصر الأحزاب الحريدية المتعصبة على استثناء المتدينين من "الخدمة العسكرية الإلزامية"، بدعوى تفرغهم لدراسة التوراة

والتعلم في المعاهد الدينية. وفي المقابل تصر أحزاب في الحكومة والمعارضة، على رأسها "إسرائيل بيتينو" برئاسة وزير الأمن السابق، أفيغدور ليبرمان، ويائير لبيد، زعيم حزب "يش عتيد"، على وجوب أداء الحريديم الخدمة العسكرية. والجدير بالذكر أن الكنيست سنّ في العام ٢٠١٤ قانون التجنيد للجيش الإسرائيلي الساري المفعول حالياً، في أعقاب إلغاء المحكمة العليا لقانون تجنيد سابق، كان يُعرف باسم "قانون طال". في ذلك العام، صادق الكنيست على التعديل رقم ١٩ للقانون الذي طرحه حزب "يش عتيد"، الذي كان شريكاً في الائتلاف الحكومي برئاسة نتنياهو، وذلك بذريعة "المساواة بتحمل العبء". وامتنع نتياهو، بضغط من لبيد ورئيس حزب "البيت اليهودي"، نفتالي بينيت" عن ضم الحريديين إلى حكومته هذه.

وقد صاغت وزارة الأمن الإسرائيلية مشروع قانون تجنيد جديد، أقره الكنيست بالقراءة الأولى حتى الآن. ويقضي مشروع القانون بتجنيد أولي لـ ٣٣٤٨٨ حريدياً في العام ٢٠١٨، وأن يرتفع هذا العدد بنسبة ٨% خلال العامين المقبلين. كما ينص مشروع القانون على تجنيد ٦٤٨ حريدياً آخر إلى "الخدمة الوطنية". وبعد ذلك، ترتفع نسبة المجندين الحريديين بـ ٦,٥% كل عام، ليصل عدد الجنود الحريديين في العام ٢٠٢٣ إلى ٥٦٣٥. ثم ترتفع نسبة التجنيد هذه بـ ٥% في الأعوام ٢٠٢٤ - ٢٠٢٧، ليصل عدد المجندين الحريديين إلى ٦٨٤٤ كل عام. ويخلو مشروع القانون الجديد من أي ذكر لعقوبات جنائية ضد من لا ينخرط في الخدمة العسكرية.

لكن حزب "يش عتيد"، الذي يؤيد مشروع القانون الجديد، يعتبر أن القانون يتضمن عقوبات جنائية، لأنه في حال لم توفر اليشيفوت الحصص المطلوبة منها، فإن ذلك سيؤدي إلى فرض عقوبات جنائية على طلاب اليشيفوت استناداً إلى نصوص القانون المتعلقة بتجنيد مجمل مواطني الدولة. وستكون هذه العقوبات على شكل إيقاف تحويل ميزانيات لليشيفوت، مقابل رفع الحوافز للمجندين وزيادة مخصصات وتمويل الدراسة للقب الأول في الجامعات للذين يnehون الخدمة العسكرية الكاملة.

وتعتبر وزارة الأمن الإسرائيلية أن عدم تجنيد ٨٥% من الحريديين المرشحين للخدمة العسكرية، خلال ثلاث سنوات متتالية، سيؤدي إلى إلغاء القانون. كما أوصت اللجنة التي صاغت مشروع القانون بتوسيع العقوبات الإدارية المفروضة على من يمتنع عن التجنيد والفارين من الخدمة، وفتح مسارات خدمة عسكرية ملائمة للحريديين، وتقودهم إلى الانخراط في سوق العمل بعد تسرحهم. ويتعين على اليشيفوت دفع ٩٥% من

طلابها إلى التجند، وعدم الإيفاء بهذا الشرط سيؤدي إلى فرض عقوبات اقتصادية. وخلال السنتين الثالثة والرابعة لتطبيق القانون ستقلص الحكومة مبلغ الدعم لليشيفوت بسبب عدم الإيفاء بشروط القانون. وفي السنتين الخامسة والسادسة لتطبيق القانون سيتم فرض عقوبات بنسبة مضاعفة عن السنتين السابقتين، وفي السنتين السابعة والثامنة ستضاعف العقوبات ثلاث مرات.

وتوجد خلافات بين الأحزاب الحريدية، وهي "شاس" و"أغودات إسرائيل" و"ديغل هتورا"، حول قانون التجنيد. ويرى حزب "شاس" و"ديغل هتورا" أنه بالإمكان تقبل مشروع القانون المقترح، وإجراء تعديلات طفيفة عليه، بينما يرفض ذلك حزب "أغودات إسرائيل"، الذي يمثل التيار الحسيدي - الحريدي، وذلك بسبب العقوبات التي يفرضها مشروع القانون على الليشيفوت وطلابها في حال عدم تجند ٨٥% من المرشحين للخدمة. ودفعت هذه المعارضة من جانب "أغودات إسرائيل"، الحزبين الحريديين الآخرين إلى الموافقة معه، بهدف وضع "جبهة حريدية موحدة".

ولفت محلل الشؤون الحزبية في صحيفة "هآرتس"، يوسي فيرطر إلى أن مشروع قانون التجنيد الجديد سيكون أحد المواضيع الأولى والملحة في المفاوضات الائتلافية لتشكيل الحكومة المقبلة. "المحكمة العليا لن تسمح بالمماطلة إلى ما لا نهاية. والحريديم لن يجدوا صفقة أفضل من تلك المطروحة أمامهم الآن. فهل سيعلن حزب أغودات إسرائيل أنه سيحكم على نفسه العيش في المعارضة طوال ولاية كاملة بسبب الحفاظ على مكانة أبناء الليشيفا؟ فليتفضلوا لنراهم يفعلون ذلك".

يشار إلى أنه توجد فئات داخل المجتمع الحريدي، مثل "الطائفة الأورشاليمية"، التي ترفض التجنيد العسكري لشبانها بصورة مطلقة. ورغم أن القانون الحالي يسمح بتأجيل تجنيد الشبان الحريديم شريطة التوقيع على ذلك في مكتب التجنيد، إلا أن شبان هذه الفئات ترفض التوجه إلى مكتب التحنيد وإرجاء التجنيد، وبذلك يعتبرون فارين من الخدمة العسكرية. كذلك فإن أنصار هذه "الطائفة" ينظمون مظاهرات صاخبة ويشتبكون مع الشرطة الإسرائيلية، بشكل دائم بعد اعتقال أي "فارٍ من الخدمة". ويهاجمون أي شاب حريدي يتجنّد للجيش ويعود إلى بيته بالزني العسكري.



#### ٤ - إعلان الانتخابات المبكرة:

بعد مداوات داخلية أعلن حزب الليكود الإسرائيلي موافقة قادة الائتلاف الحكومي على حل الكنيست وإجراء انتخابات مبكرة في نيسان ٢٠١٩ المقبل. ونقل التلفزيون الرسمي الإسرائيلي (كان) عن نتنياهو قوله خلال زيارته إلى ليتوانيا إنه "إذا أصر حزب أغودات يسرائيل (ديني حريدي ومركب أساسي لـ"يهودت هتوراة")، على إدخال تعديلات على قانون التجنيد فسيتم تكبير موعد الانتخابات".

وكان من المفترض أن تجرى الانتخابات في تشرين الثاني ٢٠١٩، ولكن حزب الليكود لجأ إلى تقديم موعد الانتخابات بعد خلافات مع الأحزاب الدينية حول قانون التجنيد الذي يستثني اليهود الأرثوذكس من أداء الخدمة العسكرية. وقد جاء في الإعلان: "وافق قادة الائتلاف الحكومي الإسرائيلي إثر اجتماع الاثنين على إجراء انتخابات مبكرة في نيسان القادم". وقال رئيس الائتلاف الحكومي في بيان وزعه حزب الليكود إن "قادة أحزاب الائتلاف الحكومي قرروا حل الكنيست وتقديم الانتخابات إلى بداية نيسان ٢٠١٩". وجاء القرار -الذي اتخذ بالإجماع- في نهاية جلسة لرؤساء الأحزاب، تم خلالها مناقشة مشروع قانون تجنيد "الحريديم" الذي لا يحظى بأغلبية بين الأحزاب. وأشار نتنياهو في خطاب ألقاه إلى "الإنجازات" التي قدمتها حكومته، ومنها - بحسب رأيه- القرار الأميركي بالاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل، مطالباً الإسرائيليين بإعادة انتخاب الائتلاف. في حين أصدرت وزارة القضاء بيانا يؤكد أن المباحثات التي يجريها المستشار القضائي للحكومة بشأن قضايا الفساد التي يتهم بها نتنياهو، لن تتأثر بقرار حل الكنيست.

وقال رؤساء أحزاب الائتلاف في بيان مشترك إنه على خلفية قانون التجنيد، ومن منطلق مسؤولية الائتلاف في ما يتعلق بالميزانية، قرروا حل الكنيست والتوجه إلى انتخابات مبكرة في أبريل/نيسان المقبل. وخلال هذه الفترة، تستمر الشراكة بين الأحزاب المشاركة في الحكومة، حتى خلال فترة الانتخابات.

من جانب آخر، قال رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو إنه يسعى إلى تشكيل تحالف يميني مماثل للائتلاف الحالي. وأضاف إنه "يأمل بأن يكون الائتلاف الحالي لحكومته هو النواة للتحالف المقبل". والمتعارف عليه هو أن هذا الائتلاف هو الأكثر تطرفاً ويمينية في تاريخ الكيان الغاصب.

وأشار نتتياهو إلى أنه في تشرين الثاني الماضي رفض الدعوات "غير المسؤولة" لإجراء انتخابات مبكرة بسبب ما وصفه بأنه وضع أمني صعب تواجهه إسرائيل، وقال: "أردنا أن نفكك سلاح حزب الله، سلاح الأنفاق الذي استثمرت فيه حماس قبل ذلك كثيرا وفككناها". وأكد أنه في ذلك الوقت لم يستطع أن يفصل على الملام الخطوات الحساسة التي يتم اتخاذها، "ولكن الجميع الآن يعلم عنه". واستعرض نتانياهو أعمال حكومته الحالية وركز على قوة إسرائيل العسكرية، إذ "تحتل إسرائيل المرتبة الثامنة في العالم، وهذا أمر لا يصدق". كما تحدث عن مشاكل إسرائيل مع إيران وحزب الله وقال "نحن نعمل باستمرار على منع تموضع إيران في سوريا". وأشار إلى علاقة إسرائيل القوية مع واشنطن، قائلا "إن تحالف إسرائيل مع الولايات المتحدة في ذروته وهو أقوى من أي وقت مضى". كما تحدث عن نمو الاقتصاد الإسرائيلي خلال فترة رئاسته للحكومة وقال إنه ردم "الهوة بين الفقراء والأغنياء التي باتت الأصغر منذ عشرين عاما"، ورفع معدل متوسط دخل الفرد "الذي أصبح أعلى بكثير من الدول الغربية"، وفق تعبيره.

هكذا اذن أدخل إعلان الائتلاف الحاكم توافقه على حل الكنيست والذهاب إلى انتخابات مبكرة إسرائيل رسميا في أجواء الانتخابات التي يراهن البعض على إمكانية أن تحدث تغييرا في الحالة السياسية وتعود إلى إسقاط حكومة نتتياهو، بينما يعتقد الكثيرون أنها لن تأتي باي جديد.

ويأتي قرار إجراء الانتخابات المبكرة في وقت لم يعد فيه الائتلاف الحكومي يمتلك سوى أغلبية ضئيلة في الكنيست بفارق مقعد واحد، حيث يشغل ٦١ مقعدا من أصل ١٢٠، وذلك بعد استقالة وزير الدفاع أفغدور لبيرمان وانسحاب حزبه من الائتلاف. وكان من المفترض أن تجرى الانتخابات في تشرين الثاني ٢٠١٩، ولكن حزب الليكود لجأ إلى تكبير موعد الانتخابات بعد خلافات مع الأحزاب الدينية حول قانون تجنيد المتدينين الذي يستثني اليهود الأرثوذكس من أداء الخدمة العسكرية. ويرى محللون أن بنيامين نتتياهو الذي يتولى قيادة الحكومة في إسرائيل منذ عشر سنوات إلى زيادة شرعيته، والتهرب من اتهامات الفساد التي تطارده. وبعد الإعلان سيكون الجدول الزمني منذ حل الكنيست إلى إعلان النتائج على النحو التالي:

- ستعلن اللجنة الوزارية للتشريع عن تقديم مشروع قانون حل الكنيست
- سيتم تصويت الكنيست بثلاث قراءات على قانون حل الكنيست.

- سيتم في بداية شهر شباط إجراء انتخابات داخلية في حزب العمل والليكود وميرتس والبيت اليهودي لانتخاب مرشح عن كل حزب للانتخابات (جدعون ساعر من الليكود أعلن عن ترشحه أمام نتنياهو على رئاسة الليكود).

٩-٤-٢٠١٩ هو يوم الانتخابات وفي نهايته ستعلن النتائج. وبعد أسبوع من إعلان النتائج الرسمية، سيكلف رئيس الدولة الحزب الأكبر بتشكيل حكومة (أو من توصي به معظم الأحزاب لتشكيل الحكومة).

في هذه الأثناء قال رئيس الحكومة الإسرائيلية، بنيامين نتنياهو، إنه يسعى لأن يفوز حزب الليكود الحاكم بـ٤٠ مقعداً في انتخابات الكنيست القريبة، وذلك في خطاب له أمام رؤساء السلطات المحلية والمجالس الإقليمية من حزب الليكود ومرشحيه المحتملين لانتخابات البلديات والسلطات المحلية المقبلة، خلال مؤتمر عقد استعداداً لخوض الانتخابات المقبلة.

وقال نتنياهو، إن الحصول على ٣٥ مقعداً في الكنيست بات هدفاً معقولاً، لكن الهدف الحقيقي هو الوصول إلى أربعين مقعداً، علماً بأن الليكود في الكنيست الحالية ممثل بـ٣٠ مقعداً في الانتخابات البرلمانية الأخيرة التي أجريت في ٢٠١٥. وتتباين نتائج استطلاعات الرأي التي تجريها وسائل إعلام ومراكز أبحاث متخصصة حول انتخابات الكنيست، لكن نتائجها تشير إلى إمكانية فوز حزب الليكود بـ٣٠ إلى ٣٤ مقعداً.

## ٥ - تحولات دراماتيكية:

بعد إعلان حزب الليكود الإسرائيلي الاثنين ٢٥-١٢-٢٠١٨ موافقة قادة الائتلاف الحكومي على حل الكنيست وإجراء انتخابات مبكرة في التاسع من نيسان المقبل، باتت الساحة السياسية الإسرائيلية تشهد تحولات دراماتيكية، حيث كان من المفترض أن تجرى الانتخابات العامة في تشرين الثاني ٢٠١٩، ولكن حزب الليكود لجأ إلى تقديم موعد الانتخابات بعد خلافات مع الأحزاب الدينية حول قانون التجنيد الذي يستثني اليهود الأرثوذكس من أداء الخدمة العسكرية. واللافت أن قرار إجراء الانتخابات المبكرة جاء في وقت لم يعد فيه الائتلاف الحكومي يمتلك سوى أغلبية ضئيلة في الكنيست بفارق مقعد واحد، حيث يستأثر بـ٦١ مقعداً من أصل ١٢٠ مقعداً، وذلك بعد استقالة وزير الحرب السابق أفيغدور ليبرمان وانسحاب حزبه (إسرائيل بيتنا) من

الائتلاف. وقد يكون السبب الرئيس والمباشر لتقديم موعد الانتخابات الإسرائيلية محاولة رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو الهروب إلى الأمام من مخاطر إحالته إلى القضاء ومقاضاته بعدد من اتهامات الفساد التي تطارده منذ فترة طويلة.

المتابع للشأن الإسرائيلي يلاحظ على خلفية ما يجري، أن استطلاعات الرأي تشير إلى تراجع شعبية حزب الليكود اليميني، في وقت تميل فيه استطلاعات الرأي إلى فوز كتلة اليمين بزعامة نتياهو بأكثرية ضعيفة في الكنيست القادمة خاصة في ظل ترهل المعارضة. كما تؤكد الاستطلاعات أيضاً بأن نتياهو سينتخب كرئيس لوزراء إسرائيل، حيث لا توجد شخصية أخرى تنافسه من ضمن ائتلافه اليميني. ولهذا يمكن الجزم بأننا سنشهد تشكيل حكومة أكثر يمينية في تاريخ إسرائيل في صيف العام المقبل ٢٠١٩. وستشهد الساحة السياسية الإسرائيلية تجاذبات وانقسامات وتحالفات إلى حين موعد الانتخابات المبكرة في ربيع العام المقبل ٢٠١٩.

وتجدر الإشارة إلى أن أول انتخابات إسرائيلية عامة قد حصلت في كانون ثاني ١٩٤٩، وتم إطلاق اسم الكنيست على المجلس التأسيسي في العام المذكور، وتم الاتفاق على أن يضم ١٢٠ عضواً، وقد ساد حكم حزب العمل في إسرائيل حتى صيف عام ١٩٧٧، حين تبوأ حزب الليكود بزعامة الارهابي مناحيم بيغن السلطة لأول مرة منذ إنشاء الكيان الغاصب في شهر ايار من عام ١٩٤٨. وتتصف الخارطة الحزبية في إسرائيل بكثرة التشطي والاندماج الحزبي وتشكيل كتلتات قبل كل انتخابات عامة أو مبكرة، للاستحواذ على مقاعد أكثر في البرلمان (الكنيست)، وتحصل الائتلافات والتكتلات عادة بين أحزاب من طيف سياسي واحد له أهداف ومواقف وخطابات متقاربة من الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية في إسرائيل، وكذلك بالنسبة للقضايا الجوهرية في إطار الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي، مثل قضيتي القدس والللاجئين. والثابت أن الساحة السياسية الإسرائيلية ستشهد تحولات نوعية خلال الشهور القليلة القادمة، حيث ستحصل تشظيات واندماجات حزبية، وكذلك تشكيل أحزاب وتكتلات ستبنى خطابات سياسية واجتماعية أكثر يمينية، من شأنها الحصول على مزيد من مقاعد الكنيست القادمة. وثمة خصائص يتمتع بها النظام السياسي في إسرائيل تتضح قبل كل انتخابات، ومن بينها أن الائتلافات والتكتلات تحصل عادة بين أحزاب من طيف سياسي واحد له مواقف متقاربة. وتتآكل أكثر التكتلات مع مرور الوقت، أو تتم عملية اندماج بين أحزابها المختلفة، خاصة عند تشكيل قوائم لخوض الانتخابات، وهذا ما سيحصل أثناء خوض الانتخابات المبكرة في ربيع العام المقبل ٢٠١٩. فحزب العمل الذي قاد إسرائيل لسنوات عديدة (٣٠ عاماً) كان محصلة سلسلة طويلة ومعقدة من

الاندماجات بين أحزاب المعسكر اليساري، في حين تشكل «الليكود» من ائتلاف أحزاب اليمين والوسط مع بعض أفراد حزب العمل الذين انشقوا عن الحزب وأيدوا فكرة "أرض إسرائيل الكاملة"، وقد سطع نجم تكتل «الليكود» بعد فوزه في انتخابات صيف عام ١٩٧٧، الأمر الذي أتاح بعد ذلك التاريخ للأقلية العربية وأحزابها المختلفة دخول اللعبة الانتخابية في إسرائيل. ومع صعود الأحزاب الدينية الشرقية والغربية ممثلة بحركتي «شاس» و «المفدال» إلى واجهة العمل السياسي في عقد التسعينيات من القرن الماضي، باتت الخريطة السياسية تتشكل من أربعة أطراف رئيسة هي: تكتل حزب العمل وحلفاؤه، وتكتل «الليكود» وحلفاؤه، وكذلك الأحزاب الدينية، الغربية والشرقية، وتكتل الأحزاب العربية. ويبقى القول أن نتائج الانتخابات الإسرائيلية باتت محسومة بحسب استطلاعات الرأي الإسرائيلية، حيث سيستأثر اليمين بزعامه نتياهو بأكثرية ضئيلة في الكنيست القادمة بعد الانتخابات المبكرة في نيسان المقبل، وسيشكل نتياهو حكومته الخامسة بعد فوزه بالانتخابات كرئيس للوزراء، وهي ستكون أكثر حكومة يمينية منذ إنشاء الكيان.

## ٦ - خارطة الحزبية الحالية في الكيان:

منذ إعلان الائتلاف الحاكم بزعامه رئيس وزراء دولة الاحتلال الإسرائيلي بنيامين نتياهو، نهاية ولايته والذهاب إلى انتخابات مبكرة، في ربيع العام الجاري، تشهد خارطة الأحزاب الإسرائيلية تغييرات سريعة وغير متوقعة.

فخلال ٨ أيام منذ إعلان حل البرلمان الإسرائيلي "الكنيست" والذهاب إلى انتخابات في الـ ٩ من أبريل المقبل، بدل الموعد الأصلي، في ٥ نوفمبر ٢٠١٩، ظهرت على خارطة السياسة الإسرائيلية ٥ كيانات سياسية جديدة، جميعها حول شخصيات عسكرية وسياسية معروفة وليس حول طرح سياسي.

وقالت وسائل إعلام إسرائيلية، إنه لا يزال هناك ٧ أسابيع حتى غلق الأبواب أمام تسجيل أحزاب جديدة، وليس من المستبعد أن تقوم أحزاب أخرى، تضاف إلى هذه القائمة، إثر انشقاقات من أحزاب قائمة أو تكتلها.

في التقرير التالي نورد بالتفاصيل خارطة الأحزاب السياسية الإسرائيلية اعتمادا على تقارير الإعلام العبري.

### أ - حزب "الحصانة لإسرائيل"

الحزب أقيم حديثاً ويتأسسه الجنرال بينى جانتس، رئيس الأركان الإسرائيلي في السابق. استطلاعات الرأي تتنبأ بفوزه بعدد مقاعد كبير في الانتخابات القريبة، ولكن الملفت أن جانتس نفسه يلتزم الصمت ولا يتحدث كثيراً عن طرحه السياسي لكنه بتسجيل حزبه أكد أنه ينوي خوض الانتخابات. ويقول مقربون منه إنه في الـ ٤ سنوات الأخيرة أنشأ بنية تحتية متينة ودرس الوضع السياسي، منتظراً الفرصة لدخول السياسة من باب واسع. ومن ناحية التوجه السياسي للحزب، يشير محللون إلى أن جانتس لا ينتمي إلى اليسار أو اليمين وإنما إلى الوسط السياسي، بدليل أنه ينوي إقامة ائتلاف مع يائير لبيد.

### ب - حزب "تيليم"

حزب أقيم حديثاً ويدور حول شخصية عسكرية مرموقة، حيث يتأسسه موشيه يعلون، رئيس الأركان ووزير الدفاع في السابق. كان يعلون قد انشق عن حزب الليكود، وترك حكومة نتنياهو بعد أن علم أن نتنياهو ينوي نقل حقيبة الأمن لأفيجدور لبيرمان، وأصبح يعلون بعدها معارضا كبيرا لحكم نتنياهو وأعلن أنه ينوي خوض الانتخابات على رأس حزب جديد. وفي بيان إعلان انطلاق الحزب قال يعلون إنه سيعرض قريبا قائمة بشخصيات انضمت إلى الحزب والمشارك لهم النزاهة السياسية. من الواضح أن دعايته الانتخابية ستكون حول النزاهة في ظل التحقيقات مع رئيس الحكومة الإسرائيلي في ملفات فساد.

### ج - حزب "اليمين الجديد"

حزب أقيم حديثاً برئاسة وزيرة القضاء أيليت شاكيد، ووزير التعليم نفتالي بينيت، نتيجة انشقاق السياسيين البارزين عن حزب "البيت اليهودي" اليميني. والدافع الرئيس وراء إقامة الحزب من ناحية بينيت الذي كان يرأس البيت اليهودي هو الانفصال عن الجهات المتطرفة في اليمين المتدين الصهيوني، واستقطاب المزيد من العلمانيين اليمينيين إلى الحزب. وسبب آخر هو إقامة بيت يميني مستقل يمكن أن ينازع نتنياهو على أصوات اليمين وعدم البقاء حزب تابع لنتنياهو ومتعلق به. ونجح الحزب منذ انطلاقه في ضم شخصيات إعلامية وسياسة بارزة ويتوقع له أن يحقق مفاجأة في الانتخابات القريبة.

#### د - حزب "هتنوعا" (الحركة)

حزب أقيم عام ٢٠١٣ برئاسة تسيبي ليفني، حتى هذا الأسبوع كان الحزب جزء من الاتحاد الصهيوني، وهو اتحاد بين حركة ليفني وحزب العمل برئاسة آفي غباي.

لكن زعيم حزب العمل أسقط هذا الأسبوع قبلة سياسية فأثار هزة بالإعلان عن فك الوحدة مع ليفني في بث مباشر دون أن يُعلم ليفني مسبقاً. ووصف الإعلام الإسرائيلي خطوة غباي بأنها "طلاق قبيح" أمام الكاميرات.

#### هـ - غباي وليفني

تشير الاستطلاعات إلى أن ليفني التي كانت يوماً تنتمي إلى حزب الليكود وثم حزب "كاديما" برئاسة أريئيل شارون وثم إيهود أولمرت، لن تنجح في دخول البرلمان لوحدها، لذلك من المتوقع أن تتحد مع حزب آخر.

وكانت ليفني قد أوضحت أن المهم هو إنشاء كتلة من أحزاب اليسار والوسط ضد كتلة اليمين التي يرأسها نتنياهو.

#### و - حزب "كولانو" - جميعنا

حزب اجتماعي يرأسه موشه كحلون منذ عام ٢٠١٥. يحتل في الوقت الراهن ١٠ مقاعد في الكنيست وزعيمه، موشيه كحلون، شغل منصب وزير الاقتصاد بعد أن تحالفه مع نتنياهو. ويقول مراقبون إن الحفاظ على عدد المقاعد نفسه بالنسبة لكحلون سيكون انجازا كبيرا في الانتخابات القريبة، خاصة أن الاستطلاعات الأخيرة تشير إلى تراجع الحزب.

وكان كحلون قد صرّح مرارا أن انجازاته الاقتصادية ستكون محركا في زيادة شعبيته في الانتخابات القادمة، رغم موجة الغلاء التي تنتظر إسرائيل مطلع العام القريب.

يذكر أن قائمة كحلون ستغير وجهها من ناحية الأعضاء، فمن المتوقع أن يتركها السياسي يؤاف جالنت لصالح الليكود. أشارت تقارير أخيرة إلى أن حزب كحلون قد يندمج مع حزب الليكود لكن مقربون من كحلون نفوا هذه الإمكانية. والملفت في الحزب أنه أعلن أنه لن يجلس مع نتنياهو في الحكومة في حال تقديم لائحة اتهام ضد نتنياهو قبل الانتخابات.

#### ز - حزب "إسرائيل بيتنا"

حزب يميني متطرف يتزعمه أفيجادور ليرمان، منذ عام ٢٠٠٩، كان السبب وراء تكيير الانتخابات بعد استقالته من منصب وزير الدفاع، وخروجه من الائتلاف الحكومي.

يعاني الحزب من تراجع في الاستطلاعات بعد انشقاق النائبة أورلي ليفي أبوكسيس عن الحزب وإقامته بيتا سياسيا مستقلا. وبرغم حديث ليرمان عن فوز حزبه ب ١٠ مقاعد في الانتخابات القريبة، إلا أن المحللين يعتقدون أن فوزه ب ٥ مقاعد مثل الوضع الحالي سيكون جيدا، والتحدي بالنسبة لليرمان سيكون ضم شخصيات سياسية جديدة وجذابة لحزبه.

#### ح - حزب "ميرتس"

حزب اليسار الإسرائيلي القديم، حيث سيخوض الحزب الانتخابات القريبة تحت شعار "تبديل الأجيال".



ويقود الحزب اليوم السياسية الشاببة ميخائيل زندبرج بعد استقالة النائبة زهافا جلؤون التي قادت الحزب في السنوات الأخيرة وحصلت على ٥ مقاعد في الانتخابات الأخيرة.

وكان الحزب قد أطلق حملته الانتخابية مطلع الأسبوع الراهن في مؤتمر انتخابي كبير، وقالت خلاله زعيمة الحزب إن الهدف هو إعادة اليسار الإسرائيلي على الخارطة السياسية الإسرائيلية وألّفوز ب ١٠ مقاعد لكي يكون الحزب مؤثرا، لكن الاستطلاعات لا تتبأ بهذا العدد من المقاعد للحزب.

#### ط - حزب "جيشر" - الجسر

حزب أقيم حديثا، عام ٢٠١٩، برئاسة السياسية أورلي ليفي أبكسيس التي انشقت عن حزب "إسرائيل بيتنا".

وهي كريمة السياسي الإسرائيلي المعروف من أصول مغربية، دافيد ليفي، الذي شغل منصب نائب في البرلمان الإسرائيلي نحو ٣٧ عاما. والملفت أن الاستطلاعات تشير إلى أن حزب ليفي أبكسيس في صعود مستمر.

وتؤكد ليفي في المقابلات معها أن همها الأكبر هو العمل الاجتماعي، وأن حزبها الجديد الذي تبنيه سيضم شخصيات تطمح إلى إحداث تغييرات اجتماعية في إسرائيل لكسر احتكار رأس المال وجسر الفجوات بين المركز والأطراف ودعم الطبقات الضعيفة لتتعم ب حياة مشرفة في إسرائيل.

#### ي - حزب "البيت اليهودي" - "الصهيونية الدينية"

شهد الحزب اليميني المساند المحسوب على المستوطنين هزة سياسية كبرى بعد انشقاق زعيم الحزب نفتالي بينيت عنه وانشقاق الشخصية النسائية الأبرز في الحزب مع بينيت، لكي يقيما بيتا سياسيا جديدا.

كان الحزب حصل في الانتخابات الأخيرة على ٨ مقاعد، وتسلم حقيبة التربية والتعليم وحقيبة العدل. لكن الوضع بالنسبة للحزب أو ما تبقى منه سيكون مختلفا تماما.

#### ك - حزب "شاس" - حزب اليهود الشرقيون

حزب ديني متطرف يتزعمه آريه درعي، وتتنبأ الاستطلاعات بتراجع في عدد المقاعد للحزب الديني الذي فاز في الانتخابات الأخيرة بـ ٧ مقاعد.

وتلقت الأنظار إلى مستقبل زعيم الحزب، آريه درعي، الذي يخضع للتحقيقات في تهمة فساد ويُعتقد أن تورط مجدداً بالتحايل على سلطات الضريبة.

وفي هذه الظروف يقول المحللون إن هدف زعيم الحزب الحفاظ على قوة الحزب والفوز على المنافس القوي، أيلى يشاي. ويذكر أن شعبية درعي ما زالت قوية في القدس المحتلة والدليل على ذلك فوز المرشح الذي دعمه برئاسة بلدية القدس.

#### ل - حزب "يهودوت هتوراه" - حزب اليهود الأوروبيون

حزب ديني يرأسه الحاخام يعقوب ليتسمان، وينتهي الحزب الذي فاز في الانتخابات الأخيرة بـ ٦ مقاعد الولاية الحالية في الكنيست وهو يعاني من انقسام جزاء موقف زعيم الحزب من قانون "تجنيد الشباب المتدينين".

ففي حين يقود يعقوب ليتسمان الخط المتطرف بشأن قانون التجنيد، يؤيد أعضاء الحزب إبداء المرونة والتنازل من أجل الحفاظ على قوة الحزب، كما أن هناك نداءات للإطاحة بزعيم الحزب. ويذكر أن الحزب يضم في الأساس فئتين من الحريديم: التيار "الحسيدي" والتيار "اللتواني"، وقد ازداد الانقسام بين التيارين في أعقاب الانتخابات في بلدية القدس.

#### م - حزب "يش عتيد" - يوجد مستقبل

حزب وسطي يتزعمه السياسي الإعلامي في السابق يائير لبيد، أُقيم عام ٢٠١٣ وحقق مفاجأة كبرى في الانتخابات حينها. واتضح أن الحزب ليس مؤقتاً وإنما كتلة سياسية ستؤثر على السياسة الإسرائيلية في العقود القريبة المقبلة. فاز الحزب في الانتخابات الأخيرة عام ٢٠١٥ بـ ١١ مقعداً، وتتنبأ الاستطلاعات أن يحتل تحت زعامة يائير لبيد، المرتبة الثانية بعد حزب الليكود. فوفق أحد الاستطلاعات سيفوز الحزب بـ ٢٠ مقعداً في الانتخابات القريبة ومن المحتمل أن يكون لبيد رئيساً للحكومة. وكان لبيد قد صرّح أكثر من مرة أنه الوحيد

الذى يشكل بديلا في إسرائيل لحكم نتنيا هو. ويقول محللون إن لبيد يطمح إلى تجاوز الـ ٢٠ مقعدا في الانتخابات وذلك عبر ضم شخصية أمنية مرموقة مثل بيني غانتس أو غابي أشكنازي، وكلاهما شغلا منصب رئيس الأركان في الماضي.

#### ن - القائمة العربية المشتركة - كتلة النواب العرب

تحتل القائمة العربية التي تضم الأحزاب العربية في إسرائيل في الـ ١٣ مقعدا في الكنيست الإسرائيلي تحت زعامة النائب أيمن عودة.

السؤال الملح بالنسبة للقائمة هو فرص استمرار الشراكة بين الأحزاب العربية المتخلفة، علما أنها تعاني من خلافات.

وهوية زعيم الحزب ما زالت مفتوحة، فهناك حديث عن تغيير محتمل وتسلم النائب أحمد الطيبي منصب رئيس الحزب مكان رئيس القائمة أيمن عودة. وفي حال نجحت القائمة في الحفاظ على الوحدة بين مركباتها العلمانية "الجبهة" والدينية "الحركة الإسلامية" سيكون هدفها السياسي الفوز بـ ١٥ مقعدا في الانتخابات القادمة، لتشكل "درعا واقيا" للأقلية العربية في إسرائيل.

#### س - حزب العمل

يمر الحزب العريق بأزمة كبرى في الـ ١٣ مقعدا بعد فك الشراكة السياسية مع تسيبي ليفني والحديث عن أن فئة كبيرة من منتسبي الحزب ينوون الإطاحة برئيس الحزب آفي غباي، بعد الإطاحة بالسياسية ليفني بصورة قبيحة.

حصل الحزب في الانتخابات السابقة على ٢٤ مقعدا تحت زعامة إسحق هرتسوج بعد أن خاص الانتخابات تحت بيت سياسي اسمه "المعسكر الصهيوني" مع تسيبي ليفني، إلا أن زعامة الحزب تغيرت، والآن يقود الحزب آفي غباي، الذي لم ينجح إلى اليوم في الوصول إلى عدد المقاعد التي فاز بها الحزب من قبل. وتشير الاستطلاعات إلى أن الحزب سيفوز بالحد الأقصى بـ ١٤ مقعدا في الانتخابات المقبلة. ويقول مراقبون

إن التغيير الكبير بالنسبة للحزب الذي ترأس إسرائيل لسنوات طويلة، ممكن أن يحدث في ضم شخصية أمنية معروفة، والحديث يدور عن بيني غانتس أو غابي أشكنازي، كلاهما شغلا منصب رئيس الأركان في الماضي.

### ع - حزب الليكود

حزب اليمين العريق، لا أحد يشك في إسرائيل بأن حزب الليكود ما زال الأقوى في الساحة السياسية، فتحت زعامة بنيامين نتنياهو حظي الحزب في الانتخابات الماضية بـ ٣٠ مقعدا، وكان نتنياهو قد أعلن مؤخرا أنه يصوّب المرة إلى ألفوز بـ ٤٠ مقعدا. وتتنبأ الاستطلاعات الأخيرة أن يحصل الليكود على ٣٠ مقعدا وأن يكون نتنياهو رئيس الحكومة القادم. لكن الحملة الانتخابية لليكود ستتم في ظل التحقيقات مع نتنياهو، والأمر الذي سيحدد معالم حزب الليكود في الانتخابات القريبة وبالتالي معالم الانتخابات برمتها، هو قرار المستشار القضائي للحكومة، أفحاي مندلبليت، في ملفات نتنياهو، وهل سيعلن نتائج البت في الملفات قبل موعد الانتخابات في الـ ٩ من نيسان أم أنه سينتظر إلى ما بعد الانتخابات؟ علما أن القرار سيكون له تأثير عظيم على مستقبل نتنياهو ومستقبل حزب الليكود.

نتنياهو من جانبه أشهر سكاكينه وأعلنه أنه سيحارب حتى اللحظة الأخيرة قائلا إن تقديم لائحة اتهام ضده واستدعائه لاستجواب قبل الانتخابات سيكون خطوة غير نزيهة لأنه لن يقدر على طرح روايته على الاستجواب.

ويقول مراقبون إن هذه التصريحات التي يذيعها نتنياهو على صفحته على فيسبوك لها صدى كبير على الناخب الإسرائيلي.

### ٧ - الشردمة الحزبية:

قبل أقل من ثلاثة أشهر من الانتخابات المبكرة التي ستشهدها دولة الاحتلال الإسرائيلي في نيسان من العام ٢٠١٩ ، تغيرت الخريطة السياسية داخل الكيان، حيث أعلن عدد من السياسيين تكوين أحزاب جديدة فيما دعا آخرون لتوحيد قوى اليمين المتطرف، بينما طفا على السطح قادة عسكريون سابقون قد يغيرون وجه الحياة السياسية بشكل كامل. وجاء في بيان لحزب الليكود أن "من يريد التأكد من أن الحكومة المقبلة ستكون حكومة يمينية برئاسة نتنياهو وليس حكومة يسارية برئاسة "لاييد - غانتس - غباي"، فيجب أن يصوت فقط لصالح الليكود برئاسة نتنياهو". بينما قالت رئيسة حزب "ميرتس" اليساري، تمار زاندبرج، "إن اليمين الجديد هو يمين عنصرى محرض وخطير، حزب يمثل شراكة حقيقية بين أولئك الذين يريدون تدمير الديمقراطية وأولئك الذين يريدون تدمير العلمانية". وقد تعهد موشيه يعالون، رئيس هيئة الأركان المتشدد السابق وعضو سابق فى الليكود، بتحدي نتنياهو منذ طرده من منصبه كوزير دفاع من قبل رئيس الوزراء عام ٢٠١٦، ليستبدله بأفيجدور لبيرمان. وقد استقال يعالون من حزب الليكود الحاكم والكنيست بعد ذلك، وكثيرا ما ينتقد نتنياهو منذ ذلك الحين وهو يلمح دائما إلى نيته بالعودة إلى السياسة لمنافسته. وذكرت صحيفة "معاريف" الإسرائيلية، أن رئيس حزب "يش عتيد" (هناك مستقبل) يائير لايبيد، اليساري المعارض، هو البديل المرتقب لرئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو، فى حال استقالة الأخير من منصبه على خلفية قضايا الفساد المتهم بها. وفي سياق التكهنات أجرت صحيفة "جورزليم بوست" الإسرائيلية، استطلاع رأى جاءت نتيجته أن لايبيد سيحصل على أعلى نسبة أصوات في حال التنافس على رئاسة الوزراء، وسيكون رئيس حزب "البيت اليهودي" اليميني المتشدد نفتالي بينيت في المرتبة الثانية، بينما سيحصل موشيه كحلون من حزب "الليكود" على المرتبة الثالثة.

بعد أيام قليلة من إعلان تشكيل الحزب اليميني الجديد بزعامة وزير التعليم الإسرائيلي نفتالي بينيت، ووزيرة القضاء ايليت شاكيد، لخوض انتخابات نيسان المقبلة للفوز بأكثر عدد مقاعد بالكنيست، يواجه اليسار الإسرائيلي حالات تفتت وانقسامات شديدة في الوقت الذي يسعى آخرون لتوحيده مرة أخرى لمواجهة اليمين المتطرف. واعتبرت رئيسة المعارضة الجديدة النائبة بحزب "العمل" اليساري، شيلي يديموفيتش، أن رئيسة حزب "الحركة" اليساري الوسط، تسيبي ليفني، لن تجتاز نسبة الحسم في الكنيست إذا خاضت الانتخابات

بمفردها. وفي المقابل، قال رئيس كتلة حزب الحركة (تنوعا)، يوثيل حاسون، إن رئيس حزب "العمل" افي غاباي، حاول دائما تقادي الانشغال بالشؤون السياسية والأمنية وفضل جعل "المعسكر الصهيوني" نسخة لحزب "كلنا".

وبدوره رأى رئيس حزب "إسرائيل بيتنا" اليميني المتشدد، افيغدور ليبرمان أنه لا مناص من الانضمام إلى حكومة برئاسة بنيامين نتنياهو، موضحا أنه لا مشكلة إذا تولى الأخير المنصب حتى لو قُدمت ضده لائحة اتهام .

في السياق نفسه، قالت صحيفة "هآرتس" الإسرائيلية، أن فرص خوض رئيس الأركان الإسرائيلي السابق، بيني غانتس، ووزير الدفاع السابق موشيه يعالون، للانتخابات المقبلة في قائمة واحدة، قد تضاءلت، لأن المسؤولين في حزب غانتس، "الحصانة لإسرائيل"، يعتقدون أن تأسيس حزب "اليمين الجديد"، برئاسة وزيرة القضاء أبيلت شكيد، ووزير التعليم نفتالي بينت، قد شطب قيمة يعالون الانتخابية. ومع ذلك لا يزال حزب غانتس أبعد ما يكون عن اتخاذ قرارات مهمة في هذه المرحلة - قبل ٤٠ يوما من الموعد النهائي لتقديم القوائم للكنيست. لكنه مع ذلك أحدث هزة سياسية داخل تل أبيب بعد تشكيل حزبه الجديد، وشكل تحديا كبيرا أمام "الليكود" في حال تحالف يعالون وإيهود باراك وأحزاب اليسار معه. علما بأن حزب غانتس يسعى إلى "متابعة تطوير وتعزيز اسرائيل كدولة يهودية وديمقراطية بحسب الرؤية الصهيونية كما يتم التعبير عنها في وثيقة الاستقلال، مع إنشاء وتغيير الأولويات الوطنية في مجالات التعليم، تطوير البنية التحتية الوطنية، الزراعة، سيادة القانون والأمن الداخلي، السلام والأمن"، بحسب وثيقة تسجيل الحزب.

في البداية، اعتقد غانتس ومستشاروه أن يعالون يمكن أن يكون شخصية جذابة، تجعل المصوتين من الجناح اليميني الذين أصيبوا بخيبة أمل من رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو يصوتون لصالح الحزب ويمنحونه من اثنين الى ثلاثة مقاعد أخرى. وفي أعقاب الانقسام في حزب "البيت اليهودي" المتشدد، وتأسيس "اليمين الجديد"، يعتقدون في حزب "الحصانة لإسرائيل" أن هذه الأصوات ستذهب على أي حال إلى بينيت وشاكيد، وأنه لا توجد فائدة انتخابية كبيرة في يعلون. وفي الوقت نفسه، يتحدث الناطقون باسم "المعسكر الصهيوني" إلى وسائل الإعلام عن الاتصالات بينهم وبين غانتس ويقولون إنها تتعزز بسبب الانقسام في الكتلة، لكن مصادر

قريبة من رئيس الأركان السابق نفت هذه الادعاءات، وقالت عن غانتس انه على اتصال بأعضاء المعسكر الصهيوني، تماما كما يجري اتصالات مع جميع الأطراف على الخريطة السياسية.

ولا يريد غانتس التماثل مع اليسار، ومن شأن ارتباطه بزعيمة المعارضة المنتهية ولايتها تسيبي ليفني، التي طردت من المعسكر الصهيوني، أن تجعل من الصعب عليه النأي بنفسه عن هذا التعريف. ويفضل غانتس الارتباط بالنائبة أورلي ليفي أبكسيس، لكن الأخيرة غير معنية بالتنافس المشترك معه في هذه المرحلة. وقال مكتب يعلون معقبا: "لن نتطرق إلى الموضوع"، فيما قالوا في حزب "الحصانة لإسرائيل" إن "هناك الكثير من التكهنات، تأثير غانتس يغير النظام السياسي، وباستثناء ذلك لن نعقب". وكان قد أعلن رئيس حزب العمل، آفي غباي، عن تفكيك المعسكر الصهيوني، خلال اجتماع كتلة المعسكر الصهيوني، في حضور صحفيين ومصورين ونواب الكتلة في الكنيست. ولم تكن ليفني تعرف عن البيان وفوجئت بسماحه كما فوجئ الجميع، وجاء إعلان غباي بعد توتر طويل الأمد بينه وبين ليفني. وفي اجتماع لاحق، قال غباي للحاضرين: "لقد أكلت القذارة فقط من ليفني". وأضاف غباي إنه "ما يزال يؤمن بالشراكة والارتباطات، لكن الارتباطات الناجحة تتطلب الصداقة، الالتزام بالاتفاقيات والولاء للطريق، ولذلك اخترت الجمهور مرة أخرى". بعد ذلك، توجه غباي إلى ليفني وقال: "تسيبي، أتمنى لك النجاح في الانتخابات، في أي حزب ستكونين فيه". وفي نهاية كلمة غباي، توجهت ليفني إلى الميكروفون، وقالت إنها لن ترد على أقوال غباي، وغادرت الغرفة. وفي وقت لاحق ردت ليفني على أقوال غباي عبر حسابها على تويتر، حيث كتبت: "شكرا لكل الذين اتصلوا وبعثوا رسائل نصية، وللمؤيدين، من الجيد أنه تم تبديد الشكوك، ويمكننا التركيز على التحدي القومي المهم الذي يقف أمامنا - كل أولئك الذين يؤمنون حقاً بالطريق - انقلاب في الانتخابات المقبلة". وكان غباي وليفني قد دخلا إلى قاعة اجتماع الكتلة من بابين مختلفين، ولم يتحدثا مع بعضهما وبدا التوتر عليهما.

وقال رئيس حزب العمل: "قبلت نصيحة هرتسوغ وأبقيت على الشراكة مع ليفني والحركة. ليس من السهل الانضمام إلى شراكة أقامها شخص آخر. حاولت العمل على توحيد الحزبين وللأسف لم يحدث هذا. اخترت الشراكة مع ليفني، بما في ذلك الاتفاق على تخصيص مقاعد لحزبها في القائمة".

وأضاف أن ليفني طالبت بمنصب زعيمة المعارضة، ووافق على ذلك في محاولة للحفاظ على الوحدة. إلا أن غباي أشار إلى أن الجمهور لم يؤمن بالتعاون بين الحزبين ولم ينتقل لدعم المعسكر الصهيوني. وقال: "الجمهور ذكي، لقد رأى أن الأمر ليس كذلك، وابتعد".

منذ حوالي شهر ذكرت "هآرتس" أن غباي غضب من ليفني لأنها طلبت إجراء استطلاع لفحص عدد المقاعد التي سيحصل عليها المعسكر الصهيوني إذا ترأسته. فقال غباي لليفني: "بدلاً من إجراء استطلاعات حول كيف سننتصر، أنت تقومين بإجراء استطلاعات حول كيف تنتصرين عليّ، وكيف تحركيني؟ أنت تضعينني وبشكل غير مباشر تضعيننا جميعاً. طالما يجري تصويري على أنني مؤقت، كشخص على وشك الاستعاضة عنه، لن نتعافى أبداً في الاستطلاعات". كما غضب غباي من محاولات ليفني لتشكيل كتلة يسارية تضم عدة أحزاب.

في المقلب الآخر بينما قال عضو الكنيست يائير لبيد، رئيس حزب "يوجد مستقبل، إنه إذا تم تشكيل قائمة تضم أحزاب اليسار والوسط، فإنه لن يكون مستعداً للتخلي عن المكان الأول. وقال إنه لن يجلس في حكومة "مع رئيس حكومة تم تقديم لائحة اتهام ضده". وتطرق لبيد خلال مؤتمر صحفى عقده في تل أبيب إلى الانقسام في المعسكر الصهيوني، وقال: "هذا يثبت مرة أخرى أن الطرف الوحيد الذى يقدم جواباً مستقراً هو حزب يوجد مستقبل. وقالت النائبة بالكنيست راحيل عزاريا، إن حزب "كلنا" الوسطي انتقل إلى اليمين في مواقفه السياسية منذ بداية هذه الدورة. وقالت في مقابلة أجرتها معها إذاعة "مكان" الثانية: "كنت أعرف منذ فترة أنني لن أستمّر. لقد ازدادت فجوات القيم بيني وبين الحزب". وقالت عزاريا إنها لن تتنافس في الانتخابات المقبلة ضمن حزب كلنا، وأوضحت أنها تحدثت عن ذلك عدة مرات فى الأيام الأخيرة مع رئيس الحزب موشيه كحلون: "هذا كان واضحاً لكلانا".



لقد سبق لرئيس حكومة العدو بنيامين نتنياهو أن عارض زملاءه في الائتلاف الحكومي، رافضاً مطلبهم بإجراء انتخابات مبكرة بعد استقالة وزير الدفاع أفيغدور ليبرمان، غير أنه ما لبث أن قاد بنفسه زعماء الأحزاب المشاركة في حكومته ليتخذوا قرار حل الكنيست وإجراء انتخابات مبكرة في التاسع من نيسان ٢٠١٩ بدلاً من موعدها الأصلي في شهر تشرين الثاني المقبل. وعندما سأل الصحافيون نتنياهو عن معنى هذا التضارب في مواقفه، أجاب بأنه عندما دعا شركاء الائتلاف إلى التحلي بالمسؤولية وعدم حل الكنيست بسبب الظروف الأمنية الحساسة، كانت إسرائيل قد اكتشفت خطر الأنفاق التي حفرها «حزب الله» ليتمكن من الدخول إلى منطقة الجليل شمال إسرائيل لتنفيذ عمليات قتل في المدن الإسرائيلية، وكان الجيش قد وضع خطة لمواجهة هذا الخطر وتدميره. وأضاف نتياهو قائلاً: "في ذلك الوقت كان مستحيلاً أن أتحدث عن طبيعة هذا الخطر الأمني إلى أن يتمكن الجيش من إزالته، أما اليوم فقد أصبحتم جميعاً تعرفون هذا الخطر الذي نجحنا في التخلص منه، وبالتالي اختلفت الظروف الأمنية اليوم".

لم يكتف الصحافيون الإسرائيليون بهذه الإجابة، فسأل أحدهم نتياهو قائلاً: ولكنك عندما دعوت شريكك «نفتالي بينت» زعيم «حزب البيت اليهودي» إلى التحلي بالمسؤولية وعدم التذكير بموعد الانتخابات، حذرتك بقولك لا تكرر خطأ الأحزاب اليمينية عام ١٩٩٢ عندما حلت حكومتها ودعت إلى انتخابات مبكرة، وهو ما أدى إلى كارثة فوز حزب العمل بقيادة رابين.. فماذا تقول الآن بينما لا يزال خطر هذا الاحتمال قائماً؟ هنا أجاب نتياهو بقوله: إن هذا الأمر متروك للجمهور الإسرائيلي ليتخذ قراره وهو يرى الإنجازات العظيمة التي حققتها حكومتي في مجال الأمن للإسرائيليين وفي مجال التقدم الاقتصادي وردم الفجوة بين الأغنياء والفقراء. وأضاف: إن الجمهور الإسرائيلي يرى بعينه الوضع غير المستقر الذي تعيشه دول قريبة من إسرائيل ويسافر إلى الخارج ويمكنه المقارنة بين ما يراه من تقدم في إسرائيل وما يراه خارجها.

بالتالي إذا بحثنا عن دوافع نتياهو سنجد أن الدافع السياسي المباشر الذي استخدمه لتذكير الانتخابات هو مشروع قانون تجنيد المتدينين الحريديم الذي اقترحه الجيش لضمان المساواة في الخدمة العسكرية بين المتدينين والعلمانيين. فقد تمت الموافقة على هذا القانون منذ أشهر عدة في الكنيست بالقراءة الأولى، وهو ما أغضب حزب «يهדות هتوراة» الحريدي الشريك في الحكومة، والذي هدد بالاستقالة منها. لكن استطاع

نتنياهو تهدئة هذا الحزب مؤقتاً بإبطاء عملية تمرير القانون، فيما ألزمت المحكمة العليا الحكومة والكنيست بضرورة التصويت على القانون وإصداره قبل نهاية شهر كانون الثاني. وقد وجد نتنياهو أن من الأفضل له أن يأخذ بنفسه مبادرة حل الحكومة والبرلمان ليؤجل أزمة القانون للكنيست الجديد بدلاً من أن يفرض عليه حزب «يهودوت هتوراه» هذا الحل إذا ما مر القانون في كانون الثاني. أما الدافع الشخصي فهو أن نتنياهو قد وجد في هذا الحل مخرجاً من احتمال صدور قرار من المدعي العام حول اتهامات الفساد الموجهة إليه، ورأى أن التوجه للانتخابات سيؤدي إلى تأجيل قرار النائب العام إلى ما بعد الانتخابات، آملاً في أن يخرج منها فائزاً مع وضع جديد.

الجدير بالذكر ان حزب " الليكود" يتأسس، بزعامة رئيس الحكومة، بنيامين نتنياهو، الائتلاف الحالي في كيان العدو. وهو يضم أحزاب "البيت اليهودي" و"كلنا" و"شاس" و"يهودوت هتوراه" وجميعها أحزاب ايديولوجية يمينية متطرفة. وكان حزب "إسرائيل بيتنا" برئاسة افيغدور ليبرمان، قد انسحب من الائتلاف. وجاء قرار تكبير الانتخابات، بعد خلاف بشأن قانون تجنيد المتدينين في الجيش الاسرائيلي إذ حذر حزب "يهودوت هتوراه" من أنه سينسحب من الائتلاف في حال تصويت الكنيست لصالحه.

هكذا إذن تم حل الكنيست الصهيوني. والكيان في الوقت الراهن في انتظار الانتخابات المقبلة التي لا يتوقع أن تأتي بمتغيرات كثيرة لأن الأجواء السائدة داخل الكيان قد ترسخت فيها ميول التطرف والجشع التوسعي على حساب العرب في فلسطين وسواها للأسباب المعروفة للجميع من الخلاف والاختلاف والشرذمة والضعف واليأس لولا بصيص الأمل الذي يلوح من دماء الشهداء والمجاهدين الذين رفضوا الذل والخنوع وبيع الأوطان في أسواق النخاسة الدولية.